

آفاق مواجهة المخاطر الائتمانية المصرفية وحصار غزة  
أ. عرفات العف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان  
آفاق مواجهة المخاطر الائتمانية المصرفية  
وحصار غزة

مقدمة إلى مؤتمر  
رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار  
على قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

أ. عرفات عبد الله العف

المحاضر بقسم إدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية  
كلية التجارة - الجامعة الإسلامية

مايو 2010

من المعروف أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً هاماً في نجاح المؤسسات المصرفية فهو العمود الفقري للبنوك التجارية بجميع أنواعها ، ويلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية. وكان لابد من التعرف على السياسات المتبعة في التسهيلات الائتمانية ، وما هي المخاطر التي يتعرض لها هذا القسم ذو الأهمية الكبرى في البنك ، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر في ظل التغيرات السياسية التي حصلت في قطاع غزة .

من خلال الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج: عدم توفر السيولة النقدية في مصارف قطاع غزة أدى إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل الحصار الاقتصادي. يعمل البنك على سياسة التشدد في منح القروض خوفاً من زيادة المخاطر الائتمانية. الوضع الاقتصادي يؤثر كثيراً على قدرة سداد العميل في الوضع الحالي. ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل الحصار الاقتصادي ترتب عليه انخفاض حجم الودائع في المصارف .

ومن بين توصيات الدراسة: يجب على المصرف أن يتبع سياسة مرنة وواضحة لتوظيف أمواله لتلاءم الظروف السائدة. توافر السيولة بالشكل الذي يساعد على منح التسهيلات للعملاء. التعامل بطرق جديدة وأنظمة جديدة وضمائم جديدة أيضاً. انتظام حركة رواتب الموظفين لكي تستطيع المصارف تحصيل ما عليها من دفعات لسداد هذه التسهيلات الائتمانية.

## Abstract

It is known that the bank credit plays an important role in the success of banking institutions is the backbone of the commercial banks of all types, and plays a key role in economic life .

It was necessary to identify the policies of credit facilities, and what are the risks to this section is of great importance in the bank, and how to deal with these risks in light of political changes that took place in Gaza.

Through research has been to reach some conclusions : The lack of liquidity in the banks of the Gaza Strip led to a rise in credit risks in light of the economic blockade . Bank operates a policy of militancy in the granting of loans for fear of increased credit risk . Economic situation significantly affect the ability of the customer in the payment of the current situation . High credit risk in light of the economic blockade resulted in a decline in the volume of deposits in banks . From the Study recommendations: Banks must be followed by a flexible and transparent policy for the employment of its funds to suit the prevailing circumstances . As the availability of liquidity, which helps to give facilities to the customers. Deal in new ways and new systems and new safeguards as well. Regularity movement of staff salaries in order to collect their payments from of such credit facilities .

## خطة الدراسة

### 1. مقدمة

يعتبر الائتمان المصرفي وظيفة مصرفية غاية في الأهمية ، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى ، ولذلك أصبح موضوع " التحليل الائتماني " من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام ، وكذلك لطلبة الدراسات المالية والمصرفية بشكل خاص ، باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف . وعليه يجب التعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها ، والتعرف على جوانب القصور وتقديم المقترحات والتوصيات للعمل على تلافيتها وبما يساهم في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي . ومن خلال هذا الدراسة سيتم دراسة الآثار التي سببها الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة والمخاطر الائتمانية المترتبة عليه. وماهية الآليات والمقترحات المناسبة التي تقدم سبل لمواجهة آثار حصار غزة على نشاط القطاع المصرفي.

### 2. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي :

" ما مدى تعرض المصارف العاملة في قطاع غزة لمخاطر ائتمانية نتيجة الحصار المفروض على القطاع ؟ "

وينبثق عنه عدة تساؤلات فرعية :

- ما هي العوامل التي أدت لارتفاع المخاطر الائتمانية ؟
- هل هناك علاقة بين ارتفاع المخاطر الائتمانية وانخفاض منح التسهيلات الائتمانية ؟
- ما مدى تأثير ازمة الحصار المفروض على قطاع غزة على ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصارف في القطاع؟
- ما هي الفرص والمقترحات لعلاج ومواجهة آثار الحصار على المخاطر الائتمانية في المصارف العاملة في غزة؟

### 3. فرضيات الدراسة

- عدم توفر السيولة النقدية في مصارف قطاع غزة أدى إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل الحصار الاقتصادي.
- ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل الحصار الاقتصادي ترتب عليه انخفاض حجم الودائع في المصارف .
- تفضل المصارف عدم التوسع في منح القروض خوفاً من زيادة المخاطر الائتمانية في ظل الأوضاع الاقتصادية .
- تأثر القطاع التجاري في الحصار الاقتصادي أدى إلى ضعف الثقة الائتمانية بين المصارف والشركات التجارية .

#### 4. أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الاهداف:

- استعراض وتحليل المخاطر الائتمانية التي توجه المصارف العاملة في غزة.
- وايضا اقتراح مجموعة من الإجراءات لضبط العمل الائتماني داخل المصارف في ظل فترة الحصار الحالية.
- والتعرف على جوانب القصور لدى المصارف فيما يخص الائتمان المصرفي نتيجة لظروف الحصار، وتقديم التوصيات من أجل معالجتها.
- والمساهمة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي في ظل الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها القطاع المصرفي نتيجة للحصار.

#### 5. أهمية الدراسة

تعيش مصارف قطاع غزة حاليا أزمة حقيقية بمعنى الكلمة، حيث ان اثار الحصار المفروض على قطاع غزة ولما لذلك من اثار خطيرة على المعاملات البنكية اصبح الشغل الشاغل لمختلف اطراف الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في التطرق لموضوع الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية التي نتجت عن الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة. وكيف يمكن مواجهتها ووضع الحلول لهذه المخاطر.

#### 6. منهجية الدراسة

يقوم هذا الدراسة على أساس المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف الواقع القائم وتحليل العوامل والعلاقات المؤثرة فيه ، بهدف استخلاص الخصائص العامة المميزة ، وطبيعة العلاقة بينها. ويتم القيام بنوعين من الدراسة وهما المصادر الثانوية والتي تم فيها الاعتماد على ما توفر من مراجع ودوريات وكتب ومقالات وأبحاث متعلقة بالموضوع محل الدراسة ، والدراسة الميدانية والتي يتم فيها الاعتماد على الاستبانة في جمع المعلومات من ميدان الدراسة. والتحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS لتحليل الاستبانات التي تم الحصول عليها ، معتمدة بشكل أساسي على استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والوزن النسبي وذلك من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية وموضوعية .

#### 7. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في قطاع غزة حيث يتم إسقاط نتائج هذه الدراسة وتعميمها على هذا المجتمع . سيتم استخدام العينة العشوائية من بعض البنوك العاملة في قطاع غزة كأداة في جمع المعلومات المطلوبة ، وتم اختيار هذا النوع من العينات على أساس تجانس مجتمع الدراسة .

#### الدراسة الميدانية

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية :

✓ توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

النسبة المئوية	التكرار	النوع
83.6%	25	ذكر
16.4%	6	أنثى
100%	31	المجموع

يبين الجدول أن ما نسبته 83.6% من عينة الدراسة من الذكور ، وما نسبته 16.4% من الإناث وهذا يدل على أن غالبية العينة هم جنس الذكور.

✓ توزيع أفراد العينة حسب العمر :

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
16.1	5	من 20 - 30
54.8	17	من 31 - 40
29.1	9	من 40 فما فوق
100%	31	المجموع

يتبين من الجدول أن ما نسبته 16.1% أعمارهم تتراوح بين 20 و 30 سنة ، و 54.8% أعمارهم تتراوح بين 31 و 40 سنة وأن ما نسبته 29.1% أعمارهم 40 سنة فأكثر.

✓ التوزيع حسب المؤهل العلمي :

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
3.20	1	ثانوية عامة
3.20	1	دبلوم
90.3	28	بكالوريوس
3.20	1	دراسات عليا
100%	31	المجموع

ويبين الجدول أن معظم عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس ونسبتهم 90.3% ، وأن 3.20% من حملة الشهادة الثانوية ونفس النسبة لحملة شهادة الدبلوم ونفسها أيضاً لحملة شهادة الدراسات العليا .

✓ التوزيع حسب الخبرة :

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
----------------	---------	-------

16.1	5	من 5-1 سنة
25.8	8	من 6-10 سنة
35.5	11	من 11-15 سنة
22.6	7	من 15 فأكثر
100%	31	المجموع

يتبين من الجدول أن ما نسبته 16.1% من عينة الدراسة عدد سنوات الخدمة لهم من 1-5 سنوات ، و25.8% تتراوح سنوات الخبرة لهم من 6-10 سنوات ، وما نسبته 35.5% تتراوح سنوات الخبرة لهم من 11-15 سنة ، و ما نسبته 22.6% من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة لهم أكثر من 15 سنوات .

#### التوزيع حسب المسمى الوظيفي

النسب المئوية	التكرار	الوظيفة	
3.2	1	مفقود	1
3.2	1	مسئول تسهيلات	2
6.5	2	مساعد مدير	3
6.5	2	مساعد رئيس قسم	4
3.2	1	مدير فرع	5
19.4	6	رئيس قسم	6
3.2	1	رئيس قسم التسهيلات	7
3.2	1	مدير	8
16.1	5	موظف	9
9.7	3	موظف قروض	10
3.2	1		11

		موظف تسهيلات	
3.2	1	مسئول عن قسم الديون	12
6.5	2	مسئول علاقات معتمدين	13
3.2	1	موظف علاقات معتمدين	14
9.7	3	مراقب	15
100.0	31	<b>Total</b>	

اختبار فرضيات الدراسة :

أولاً: عدم توفر السيولة النقدية في مصارف قطاع غزة أدى إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل

الحصار الاقتصادي

مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	النسبة المئوية					الفقرة	ترتيب
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
0.000	0.88	4.38	3.2	3.2	-	38.7	54.8	هل تعاني كل المصارف العاملة في قطاع غزة من نقص في السيولة .	1
0.015	0.68	3.41	25.8	-	9.7	61.3	3.2	هل تعتقد بأن السبب في تعثر الديون هو مماثلة العميل في السداد .	2
0.011	0.88	4.38	-	-	6.5	64.5	29.0	يجب تحليل المركز المالي للعميل أولاً بأول .	3
0.000	0.80	4.01	1.1	9.7	5.4	54.8	29.0	المجال	

من الجدول يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 4.38 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88% و القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 3.41 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68% ، و القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.015 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.38 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.011 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 80% والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " عدم توفر السيولة النقدية في مصارف قطاع غزة أدى إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل الحصار الاقتصادي . " دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال .

ثانياً: ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل الحصار الاقتصادي ترتب عليه انخفاض حجم الودائع في

#### المصارف

الرقم	الفقرة	النسبة المئوية					
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط
1	ارتفاع نسبة المخاطرة الائتمانية أدى وبشكل واضح إلى انخفاض حجم الودائع .	25.8	32.3	16.1	22.6	3.2	3.54
2	هل تعتقد أن هجرة بعض المواطنين الفلسطينيين من	6.5	32.3	16.1	38.7	6.5	2.93



								قطاع غزة بعد الحرب	
0.00	0.9 7	3.9 3	3.2	3.2	9.7	64.5	19.4	3	تغيير أسعار الفوائد تبعاً للتغير في الأحوال المحيطة سياسية / اقتصادية .
0.00	0.7 1	3.5 4	-	3.2	6.5	45.2	45.2	4	العوامل السياسية الراهنة لها أهم الأثر على زيادة أو تقليل حجم الائتمان .
0.00	0.7 5	3.7 7	-	6.5	25.8	51.6	16.1	5	ضعف البنية الهيكلية لسلطة النقد والاتفاقيات الموقعة مع كل من إسرائيل والأردن
0.02 1	0.7 4	3.7	2.6	14.8	14.8	45.2	22.6		المجال

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  .

من الجدول يمكن استخلاص ما يلي :

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 3.54 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71% و القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.076 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 2.93 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 59% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.885 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 3.93 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 3.54 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 3.77 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 74% والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.012 لذلك يعتبر مجال " ارتفاع المخاطر الائتمانية في ظل الحصار الاقتصادي ترتب عليه انخفاض حجم الودائع في المصارف " دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال .

ثالثاً: تفضل المصارف عدم التوسع في منح القروض خوفاً من زيادة المخاطر الائتمانية في ظل

#### الأوضاع الاقتصادية

الرقم	الفقرة	النسبة المئوية					
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط
1	يعمل البنك على سياسة التشدد في منح القروض خوفاً من زيادة المخاطر	29.0	48.4	12.9	9.7	-	3.96
2	وجود سياسة إقراض واضحة لدى المصرف .	32.3	48.4	6.5	12.9	-	4.00
3	وجود إجراءات وتعليمات محددة ومتبعة عند منح التسهيلات	44.8	44.8	6.9	3.4	-	4.31
4	يلتزم المصرف بالحد المسموح به في منح التسهيلات	32.3	54.8	9.6	3.2	-	4.16
5	هناك تشدد في طلب الضمانات من قبل	29.0	45.2	19.4	6.5	-	3.96
6	يتم النظر إلى القروض التي سبق للعميل أخذها وطريقته في السداد .	29.0	61.3	3.2	3.2	3.2	4.09

0.000	0.84	4.22	6.5	-	6.5	38.7	48.4	يتم الاستعلام عن المقترض بصورة دقيقة	7
0.000	0.84	4.19	6.5	-	3.2	48.4	41.9	وجود لجنة مراقبة ومتابعة على التسهيلات	8
0.000	0.88	4.38	3.2	-	3.2	38.7	54.8	يتم تعميم القوانين والأنظمة الجديدة فوراً والصادرة من سلطة النقد	9
0.000	0.62	3.12	6.5	35.5	16.1	22.6	19.4	يوجد اختلاف في الإجراءات المتبعة لمنح قرض بين العملاء الجدد والعملاء القدامى	10
0.000	0.81	4.03	2.6	7.8	8.4	45.1	36.00	المجال	

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  .

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 3.96 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79% ،  
والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  
 $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد  
وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.0 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80% ، والقيمة  
الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ،  
مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.31 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86% ،  
والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  
 $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد  
وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 4.16 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83% ،  
والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  
 $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد  
وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 3.96 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 4.09 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 4.22 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة يساوي 4.19 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة يساوي 4.38 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة يساوي 3.12 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 62% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 81% والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " تفضل المصارف عدم التوسع في منح القروض خوفاً من زيادة المخاطر الائتمانية في ظل الأوضاع الاقتصادية . " دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال .

رابعاً: تأثير القطاع التجاري في الحصار الاقتصادي أدى إلى ضعف الثقة الائتمانية بين المصارف

#### والشركات التجارية

مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	المتوسط	النسبة المئوية					الفقرة	درجة
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
0.000	0.78	3.90	3.3	6.7	6.7	63.3	20.0	تختلف الإجراءات التي يتم إتباعها في الأنواع المختلفة للقروض .	1
0.000	0.82	4.10	3.3	-	6.7	66.7	23.3	يؤثر الوضع الاقتصادي على تحديد السياسة (انكماشية أو توسعية) في منح القروض .	2
0.000	0.84	4.20	3.3	3.3	-	56.7	36.7	الوضع الاقتصادي يؤثر كثيراً على قدرة سداد العميل في الوضع الحالي .	3
0.000	0.81	4.06	2.2	4.4	4.4	62.2	26.7	المجال	

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  .

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي 3.90 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 4.1 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 4.20 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 .

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 81% ، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال تأثير القطاع التجاري في الحصار

الاقتصادي أدى إلى ضعف الثقة الائتمانية بين المصارف والشركات التجارية.. "دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال .

### النتائج

1. تعاني كل المصارف العاملة في قطاع غزة من نقص في السيولة . ويستدل على ذلك نسبة الإجابة حيث بلغت النسبة 68% .
2. وتتبع المصارف سياسة الوجود بتحليل المركز المالي للعميل أولاً بأول بدرجة كبيرة وهذا ما تدل عليه النسبة وهي 88%.
3. ارتفاع نسبة المخاطرة الائتمانية أدى وبشكل واضح إلى انخفاض حجم الودائع حيث أنه بلغت نسبة الموافقة على هذا السؤال 71%.
4. العوامل السياسية الراهنة لها أثراً هاماً على زيادة أو تقليل حجم الائتمان .، حيث أنه بلغت نسبة الموافقة على هذا السؤال 71%.

5. يعمل البنك على سياسة التشدد في منح القروض خوفاً من زيادة المخاطر الائتمانية، حيث أنه بلغت نسبة الموافقة على هذا السؤال 79%.
6. وجود سياسة إقراض واضحة لدى المصرف ، حيث أنه بلغت نسبة التأييد 80%.
7. وجود إجراءات وتعليمات محددة ومتبعة عند منح التسهيلات ، حيث أنه بلغت نسبة الموافقة على هذا السؤال 86%.
8. هناك تشدد في طلب الضمانات من قبل العملاء ، حيث أنه بلغت نسبة الموافقة على هذا السؤال 79%.
9. يتم تعميم القوانين والأنظمة الجديدة فوراً والصادرة من سلطة النقد ، حيث بلغت نسبة الموافقة على السؤال 88% وهي نسبة عالية جداً .
10. يؤثر الوضع الاقتصادي على تحديد السياسة ( انكماشية أو توسعية ) في منح القروض ، وبلغت نسبة الموافقة على السؤال 82%.
11. الوضع الاقتصادي يؤثر كثيراً على قدرة سداد العميل في الوضع الحالي ، وحاز على نسبة 84% من التأييد .
12. أجاب عدد من الموظفين الذين قاموا بتعبئة الاستبيان في السؤال المفتوح بأن الظروف السياسية المتمثلة في إغلاق المعابر والحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع ، والوضع الاقتصادي والأزمة الاقتصادية العالمية ، وعدم توفر السيولة الكافية ، وعدم انتظام الرواتب ، وعدم توفر الضمانات المطلوبة للإقراض هي أسباب أدت لزيادة المخاطر الائتمانية والتقليل من عملية منح التسهيلات الائتمانية .
13. وكان من المقترحات التي قدمت من هؤلاء الموظفين إنهاء الانقسام السياسي بين شطري الوطن وتوفير الثقة بالضمانات المطلوبة ، وتوافر عملاء جدد ، العمل على توفير برامج إقراض جديدة .

### التوصيات

1. فك الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة ، وحل الانقسام الفلسطيني .
2. توفير السيولة النقدية في المصارف العاملة في قطاع غزة .

3. انتظام حركة رواتب الموظفين لتعزيز أحوالهم المادية .
4. ضرورة أن يتبع المصرف سياسة تقديم التسهيلات الائتمانية بصورة سهلة وبسيطة
5. أن يقوم المصرف بإعادة تقييم مستوى المخاطرة وذلك من خلال المتابعة وتحديث المعلومات الخاصة بالعملاء .
6. ضرورة إتباع سياسة مرنة في طلب الضمانات من العملاء .
7. أن يقدم المصرف عوامل محفزة للعملاء لسداد التسهيلات الممنوحة مثل : الخصم النقدي مقابل التعجيل بالدفع .

### المراجع

- الشواربي عبد الحميد وآخرون ، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، ( عمان ، 2002 ) .
- فهمي بسنت ، الائتمان.التمويل.من الفطرة.إلى الألفية الثالثة، ( عمان ، 2004 ) .
- الصياد أحمد ، الرقابة والمتابعة على الائتمان والتمويل المصرفي ، ( عمان : الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ) .
- الخضيرى محسن ، الائتمان المصرفي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1987).
- السمهوري محمد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ( غزة ، 2000 ) .
- شيمه مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ( بيروت:الدار الجامعية، 1981).
- الخضيرى محسن ، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني ، ( القاهرة : دار الوزان للطباعة والنشر ) .
- جبر هشام ، إدارة المصارف " أصولها العلمية والعملية " ، ( نابلس : عمادة البحث العلمي / جامعة النجاح الوطنية ، 2006 ) .
- حنفي عبد الغفار ، إدارة المصارف " السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية - البنوك الإسلامية والتجارية " ، ( الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2002 ) .
- الصيرفي محمد ، إدارة البنوك ، ( عمان : دار المناهج ، 2006 ) .
- اللوزي سليمان وآخرون ، إدارة البنوك ، ( عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 ) .
- قريصة صبحي ، النقود والبنوك ، ( الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 1976 )
- السيسى صلاح الدين ، قضايا مصرفية معاصرة " الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية " ، ( القاهرة : دار الفكر العربي ، 2004 ) .
- عاشور يوسف ، آفاق النظام المصرفي الفلسطيني، الطبعة الثالثة، (غزة ، 2007).



- معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية – ماس ، المراقب ، العدد الثامن ، 2007 .
- الدايم ، دراسة بعنوان " السياسة الائتمانية وأثرها على الاستثمار في البنوك العاملة في فلسطين " ، 2004 .
- الجبالي وآخرون ، دراسة بعنوان " معايير منح الائتمان المصرفي " ، 2005 .
- حبشي وآخرون ، دراسة بعنوان " الائتمان المصرفي : مفاهيمه وقواعده وإجراءاته المحاسبية : دراسة تطبيقية على بنك فلسطين " ، 2006 .